### خلال ورشة عمل نظّمتها الوزارة بحضور الجهات الرقابية.. ورفع قانون «التستر التجاري» إلى «الفتوى والتشريع»

# «التجارة»: 98,2٪ نسبة تسجيل «المستفيد الفعلي».. وربطه مع «الأدلة الجنائية»

عبدالله الحرز ودلال الحيان وعلي البلوشي خلال ورشة العمل

رباب الجوهري

قال مدير إدارة العلاقات الدولية والمتحدث الرسمي باسم وزارة التجارة والصناعة عبدالله الحرز إن نسبة إفصاح الشركات عن المستفيد الفعلي بلغت 98,2٪ حتى الآن، واصفا النسبة بالقياسية وغير المتوقعة مقارنة بالفترات الماضية.

حديث الحرز جاء خلال ورشة عمل عقدتها وزارة التجارة والصناعة أمس، بحضور العديد من الجهات الرقابية في الدولة مثل: بنك الكويت المركزي، ووحدة تنظيم التأمين واتحاد مصارف الكويت وهيئة أسواق المال، حيث أشار إلى أن جهود الوزارة المبذولة يشار إليها بالبنان، لأنها ستكون سببا في تعزيز آليات الشفافية وتحسين آليات عمل السوق.

وأشار إلى أن الهدف من الحملة التي قامت بها الوزارة لتعزيز مفهوم المستفيد الفعلي، هو تسهيل خطوات التسجيل والرد على جميع الاستفسارات المتكررة وزيادة عدد المسجلين، لافتا إلى أن الفئة المستهدفة هم أصحاب السجلات التجارة بما فيهم الشركات والمؤسسات التجارية. وتطرقت الورشة إلى العديد من النقاط الأساسية، من أبرزها طبيعة المستفيد الفعلي التي يجب أن يكون فردا وليس شركة أو مؤسسة، كما تناولت الملكية والسيطرة غير المباشرة والاستفادة الفعلية والتمثيل في المعاملات.

وأضاف: «تضمنت خطة عمل الوزارة زيادة نسبة عدد الشركات من 40٪ إلى 90٪ واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي على مرحلتين، الأولى من 12 أغسطس إلى 12 نوفمبر 2024، والثانية من 4 مارس إلى 4 سبتمبر 2025».

#### مراحل تنفيذ المستفيد الفعلي

وقال الحرز انه في بداية إنشاء سجل المستفيد الفعلي كان التسجيل دون مصادقة، حيث يقوم مدير الشركة بالتسجيل لأي شخص قرر انه سيكون المستفيد، ولكن في وقت لاحق تم العمل بنظام المصادقة على أساس التثبت فعليا ان هذا التوقيع الإلكتروني صحيح، فكان التسجيل يتم عن طريق الرقم المدني والمصادقة الإلكترونية، ليؤكد الشخص انه هو المستفيد الفعلي وهذه المرحلة الثانية.

أما المرحلة الثالثة فقمنا بربط المستفيد الفعلي مع «الأدلة الجنائية» لأن اليوم وفقا للقواعد لا يحق لأي شخص يمارس العمل التجاري إذا كان لديه أحكام وفقا لقانون الشركات مثل خيانة الأمانة والتزوير والإفلاس وغيرها من الأحكام التي تمنعه من ممارسة العمل التجاري.

#### جهود كبيرة

من جانبها، قالت عضو لجنة المستفيد الفعلي دلال الحيان إن الكويت بذلت جهودا كبيرة وشاملة في الأشهر الأخيرة لزيادة مستوى وتطور فهم المستفيد الفعلي ومتطلبات التعريف والتحقق المرتبطة به من قبل كل من القطاعين العام والخاص.

وأشارت إلى ان هذه الخدمة ستمكن أي جهة من البحث عن تفاصيل تسجيل الشركة وعرضها مما يعزز ثقة القطاع التجاري ويدعم الجهود الوطنية نحو الشفافية. وأشارت إلى ان عدد الشركات التي لم تسجل المستفيد العلي حاليا قليل جدا وتكاد لا تذكر، حيث إن الشركات التي لن تفصح سيتم تطبيق عليها غرامات تتراوح ما بين 1000 دينار إلى 10 آلاف دينار.

وردا على سؤال حال اكتشاف الجهات الرقابية ان المستفيد الفعلي ليس صحيحا، فما الإجراء الذي سيتم اتخاذه من قبل الوزارة؟ قالت الحيان إن الوزارة رفعت قانون التستر التجاري إلى «الفتوى والتشريع» لاعتماده وهو بصدد الخروج إلى النور.

#### بدء التحقق الفعلي

وفي سؤال من إحدى الجهات الرقابية عن توقيت البدء في مرحلة التحقق الفعلي من المستفيد الفعلي، وذلك بعد عملية التسجيل، قالت الحيان إن هناك نوعين من التحقق، أولهما التحقق الإلكتروني المطبق حاليا في وزارة التجارة، والثاني التحقق من صحة البيانات الفعلي وهذا ستعكف «التجارة» على دراسته خلال العام المقبل.

وأشارت إلى ان وزارة التجارة لم تشترط أن يكون المستفيد الفعلي من داخل الشركة، حيث إن الشركات لديها الحرية في ان يكون المستفيد الفعلي من خارج الشركة وهي حالات قليلة جدا، لأنه لا يوجد داع لأن يتحمل هذا الشخص التبعات القانونية أو المشاكل التي يمكن ان تدخل بها الشركة ولهذا حرصت الوزارة على رفع مستوى الشفافية.

وأضافت: «لا شك اننا سنجد حالات يتم فيها تسجيل أشخاص كمستفيد فعلي وهم في الواقع ليسوا كذلك، ولهذا قمنا كوزارة بإضافة خدمة الإبلاغ عن إدارة الرقابة، حيث يستطيع أي شخص تعامل مع الشركة ولديه معلومات بأن المستفيد الفعلي غير حقيقي، مع تسجيل بلاغ ضد الشركة، والوزارة ستستدعي المسؤول للتأكد من صحة البيانات».

### إجراءات تعديل «المستفيد الفعلي»

ردا على سؤال عن الإجراء في حال قام شخص بإلغاء نفسه من خانة المستفيد الفعلي ورغب في تسجيل شخص آخر، قال الحرز: «يقوم المدير بالدخول على بوابة السجل التجاري ونقوم بإلغاء المستفيد الفعلي وتسجيل المستفيد الجديد مع العلم انه سيتم تسجيل المدة بالضبط التي كان فيها الشخص السابق مستفيدا فعليا، حيث ان سجلات التجارة ستقوم بتسجيل كل شاردة وواردة في حال طلبتها الجهات الرقابية لاحقا».

وردا على سؤال لأحد المسؤولين في هيئة أسواق المال حول إمكانية الاطلاع على عقد تأسيس الشركة للتعرف على الملاك الفعليين والمستفيد الفعلي كنوع إضافي من الشفافية، قال الحرز إن البيانات الموجودة ستظهر المدير الفعلي والشركاء وأي تعديل يحدث بعقد التأسيس سيتم الكشف عنها، مشيرا إلى ان أي شخص لا يستطيع الاطلاع على الميزانية للشركة ولكنها متاحة للجهات الرقابية فقط.

### التدفقات الأجنبية تقدّر بـ 35 مليون دينار وتشكّل قرابة 30٪ من الإجمالي

# مراجعة «MSCI» تقفز بسيولة البورصة لـ 120 مليون دينار

شريف حمدي

سجلت السيولة المتدفقة لبورصة الكويت قفزة بنسبة 70٪ بانتهاء جلسة أمس، بإجمالي 120 مليون دينار على وقع المراجعة الدورية الرابعة والأخيرة لأوزان الأسهم الكويتية ضمن مؤشر مورغان ستانلي «MSCI»، وذلك مقارنة بجلسة الأحد، والتي تقدر سيولتها بـ 70,6 مليون دينار.

واستحوذ السوق الأول على 95,5 مليون دينار من إجمالي السيولة بنسبة 79,5٪، مقابل 24,5 مليون دينار للسوق الرئيسي بنسبة 20,5٪ من الإجمالي.

واستهدفت السيولة الأجنبية الأسهم المدرجة ضمن مكونات المؤشر خلال مزاد الإغلاق بـ 35 مليون دينار تشكل ما يقارب 30٪ من الإجمالي، وجاء سهم الوطني في صدارة الأسهم المستهدفة بـ 17,1 مليون دينار، وسهم بيت التمويل بـ 15,7 مليون دينار، وسهم جي اف اتش بـ 7,1 ملايين دينار، وسهم زين بـ 6,5 ملايين دينار، وسهم بنك الخليج بـ 5,1 ملايين دينار، إضافة إلى سهم عقارات ك بـ 4,4 ملايين دينار.

وبانتهاء المراجعات الدورية لمؤشر MSCI خلال العام الحالي، يكون إجمالي ما تم ضخه من قبل الصناديق التابعة للمؤشر في بورصة الكويت قرابة 157 مليون دينار، وذلك مقابل ضخ 209 ملايين دينار العام الماضي بنسبة تراجع 24,8٪.

وشهدت جلسة أمس تباينا في أداء المؤشرات، وذلك بواقع 10,1 نقاط ارتفاعا لمؤشر السوق الأول بنسبة 0,11٪ ليصل إلى 9403 نقاط، وتراجع مؤشر السوق الرئيسي بـ 24,5 نقطة بنسبة 0,3٪ ليصل إلى 8230 نقطة، وارتفاع طفيف لمؤشر السوق العام بنسبة 0,04٪ بارتفاع 3,2 نقاط ليصل إلى 8820 نقطة.

وبنهاية تعاملات الجلسة، حققت القيمة السوقية مكاسب أمس بـ 19 مليون دينار بنسبة 0,03٪ وبلغ إجمالي القيمة السوقية بنهاية الجلسة 52,55 مليار دينار ارتفاعا من 52,53 مليار دينار أول أمس.

وارتفعت أحجام التداول أمس بنسبة 14٪ بإجمالي كميات اسهم متداولة 370 مليون سهم مقابل 326 مليون سهم أول أمس، وكان لافتا تركز التداولات حول اسهم جي اف اتش بـ 39,7 مليون سهم، تلاه سهم تنظيف بـ 33,3 مليون سهم، ثم سهم بيت التمويل بـ 19,8 مليون سهم.

وقاد السوق أمس 7 قطاعات ارتفعت مؤشراتها الوزنية، تصدرها قطاع العقار بـ 2,5٪، فيما تراجعت مؤشرات تصدرها منافع بـ 0,63٪، وارتفعت القيم السعرية أمس لـ 56 سهما مقابل تراجعها لـ 58 سهما، واستقرت القيم السعرية لـ 19 سهما.

### تداول 167 عقاراً بقيمة 122,6 مليون دينار.. خلال أسبوع

كونا: أظهرت إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل امس الاثنين تداول 167 عقدا عقاريا خلال أسبوع بقيمة إجمالية بلغت نحو 122,6 مليون دينار.

وقالت الإحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة عن تداولات الأسبوع (بين 16 و20 الجاري) إن عقود العقار الخاص جاءت في الصدارة بـ 118 عقارا بقيمة 50 مليون دينار.

وأضافت أن عقود العقار الاستثماري حلت ثانيا بتداول 46 عقارا بقيمة 41,4 مليون دينار، فيما شهد العقار التجاري تداول عقدين بقيمة 11 مليون دينار في حين تم تداول عقار وحيد في (الشريط الساحلي) بقيمة 20 مليون دينار.

وحول التوزيع الجغرافي أوضحت الإحصائية أنه جرى تداول 13 عقدا بالعقار الخاص و4 عقود استثمارية وعقد تجاري في محافظة العاصمة فيما تم تداول 25 عقدا في (الخاص) و19 عقدا استثماريا وعقد وحيد (التجاري) في محافظة الأحمدي.

وأشارت إلى أن محافظة حولي شهدت تداول 32 عقارا خاصا وأربعة عقود استثمارية وعقد وحيد (تجاري) بينما جرى تداول 13 عقدا في (الخاص) و3 عقود استثمارية في محافظة مبارك الكبير في حين جرى تداول 19 عقارا خاصا في الجهراء، فيما شهدت محافظة الفروانية تداول 16 عقدا في العقار الخاص وعقدين استثماريين.

### مؤشرات السلامة المالية بنهاية الربع الثالث أظهرت تحقيق القطاع أرباحاً مستدامة وتعزيز القيمة للمساهمين

# البنوك الكويتية.. أداء مالي متين وكفاءة تشغيلية عالية

علي إبراهيم

يستمر القطاع المصرفي المحلي في تعزيز مكانته كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، مع الحفاظ على أداء مالي متين وكفاءة تشغيلية عالية، رغم التحديات الاقتصادية العالمية، ما يعكس قدرته على إدارة أصوله واستثماراته بكفاءة، وضبط تكاليفه التشغيلية، مع ضمان تحقيق أرباح مستدامة وتعزيز القيمة للمساهمين.

وأظهرت مؤشرات السلامة المالية للبنوك بنهاية الربع الثالث من 2025، أن صافي هامش الفائدة الذي يقيس قدرة القطاع على توليد العائد من أصوله المدرة للفوائد ما زال مستقرا عند مستوياته، رغم التغيرات الاقتصادية وتراجع معدلات الفائدة عالميا، إذ بلغ صافي هامش الفائدة 2,9٪، وهو المستوى نفسه المسجل في الربع الثالث من 2024.

وكشفت البيانات أن نسبة الدخل الأساسي إلى الدخل التشغيلي استمرت عند معدل مرتفع ليبلغ 83,5٪ بنهاية الربع الثالث من 2025، وهو مؤشر على استمرار قوة وربحية الأعمال الأساسية مقارنة بالدخل غير المتكرر.

وبلغت نسبة متوسط الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط الأصول نحو 85,1٪ بنهاية الربع الثالث من 2025، وهو يقيس مدى اعتماد البنك على الأصول التي تولد له دخلا من الفوائد مقارنة بإجمالي أصوله، ويشير إلى أن القطاع يخصص جزءا كبيرا من ميزانيته لأصول تولد دخلا فعليا كما يعكس سياسة تشغيلية نشطة وتركيزا أكبر على القروض والاستثمارات التي تعطي فائدة، وغالبا ما يدل على ربحية أعلى إذا كانت جودة الأصول جيدة.

وسجل صافي هامش الربحية للبنوك نحو 41,1٪ لنهاية الربع الثالث من 2025، ويقاس هذا المؤشر بنسبة صافي الربح إلى صافي الإيرادات من الفوائد والإيرادات من غير الفوائد، وهو ما يعني أن القطاع أظهر قدرة قوية على توليد الأرباح ما يعكس كفاءة تشغيلية مرتفعة وتحسنا في تحويل الإيرادات إلى أرباح صافية.

ورسخت البنوك متانة ربحيتها بتسجيل عائد قوي على متوسط حقوق الملكية بلغ 11,1٪، ما يؤكد قدرتها المستمرة على خلق قيمة حقيقية للمساهمين وتعزيز كفاءة استخدام رأس المال في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، ويظهر هذا المؤشر كفاءة البنوك في استخدام رأس المال لتحقيق الربح.

وأظهرت البنوك قدرتها على تحويل الأصول إلى أرباح ملموسة، حيث بلغ العائد على متوسط الأصول 1,5٪ بنهاية الربع الثالث من 2025. ويعكس هذا المؤشر قوة الأداء المالي واستقرار استراتيجيات إدارة الأصول، ما يمنح المستثمرين ثقة متزايدة في قدرة القطاع المصرفي على تحقيق العوائد بكفاءة عالية، حتى في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

وحافظ القطاع المصرفي على مستوى متوازن من إدارة التكاليف، حيث بلغت نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات 72,4٪ بنهاية الربع الثالث من 2025، ما يعكس حرص البنوك على ضبط النفقات التشغيلية وتعزيز الكفاءة المالية لتحقيق أعلى مستويات الأرباح والاستدامة.

وأظهرت البيانات المالية للبنوك كفاءة متميزة في إدارة مصروفاتها التشغيلية غير المتعلقة بالفوائد، حيث بلغت النسبة 1,5٪ من متوسط الأصول بنهاية الربع الثالث من 2025، ما يعكس قدرة القطاع المصرفي على التحكم بالتكاليف وتعظيم العوائد للمساهمين بكفاءة واستدامة.

وكشفت ان نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض بلغ بنهاية الربع الثالث من العام الحالي مستوى 1,6٪، وبلغت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة مستوى 293,3٪، لتبلغ بذلك نسبة السيولة الرقابية 21,7٪، فيما بلغ نسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى صافي القروض 1٪.